إمكانية تطبيق المعيار الدولي للتدقيق ٣٤٠٠ لاختبار المعلومات المالية المستقبلية (دراسة استطلاعية لآراء عينة من مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين في مدينة أربيل)

ا. م. جرجيس مصطفى خضر
كلية الإدارة والإقتصاد
جامعة صلاح الدين – أربيل
jarejes.khdeer@su.edu.krd

م. د. بهار خالد مصطفى
كلية الإدارة والإقتصاد
جامعة السليمانية
bahar.mustafa@univsul.edu.iq

م. نخشين جمال محمد
كلية الإدارة والإقتصاد
جامعة صلاح الدين - أربيل
nakhshin983@yahoo.com

A.P. Jarjes Mustafa khdher

Dr. Bahar Khalid Mustafa

L. Nakhshin Jamal Mohammed

The possibility of applying the International Auditing Standards(ISA)

(3400) to Examination of Prospective Financial Information

(An exploratory study of the opinions of a sample of account Auditors and chartered accountants in Erbil)

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التوصل لمعرفة مستوى الإمكانية العلمية و المهنية المتوافرة لدى مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين في مدينة أربيل لتؤهلهم تطبيق المعيار الدولي للتدقيق ٣٤٠٠ لاختبار المعلومات المالية المستقبلية.ولتحقيق أهداف البحث تم إجراء دراسة ميدانية لأخذ آراء عينة من مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين من أصحاب مكاتب تدقيق الحسابات في مدينة اربيل وذلك من خلال تصميم استبانة إلكترونية، وتم ارسال الرابط الخاص بالاستمارة الى (٦٥) منهم، اعتمد منها لأغراض التحليل والدراسة (٥٧) استبانة بنسبه (٨٨٪) .وقد تبينت نتائج الدراسة أن مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين عينة الدراسة الذين أجابوا على اسئلة الإستبانة كانت لديهم الكفاءة العلمية والمهنية لتؤهلهم في تطبيق معيار الدولي للتدقيق ٣٤٠٠ لكونها تضيف على فعالية مهام التدقيق من بعض الأمور ذات الأهمية ألا وهي الأخذ بنظر الاعتبار مدى أهمية تدقيق تلك المعلومات التي تتعلق بالمدد المستقبلية ماتسمى ب (المعلومات المحاسبية ذات الأهمية المتعلقة بالمدد المالية اللآحقة)، وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تم وضع بعض التوصيات ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: معايير التدقيق الدولي، اختبار المعلومات المالية المستقبلية، العرض والافصاح.

Abstract:

The study aims to reach identify the level of scientific and professional ability available among account auditors and chartered accountants in the city of Erbil which qualify them to apply the International Auditing Standard 3400 to Examination of Prospective financial information.

To achieve objectives of the research, we conducted a field study to take the views of a sample of account auditors and chartered accountants from the owners of the audit offices through designing an electronic questionnaire. The form has sent to (65) of them for analysis and study purposes only (57) questionnaires were adopted which means approximately (88%).

The results of the study shows that the account auditors and chartered accountants of the research sample who answered the questionnaire questions had the scientific and professional competence to qualify them in applying the International Auditing Standard 3400 because it adds to the effectiveness of the audit tasks from some important matters like taking into consideration the importance of auditing that information which relates to the future periods (the so-called accounting information of interest related to subsequent financial periods), and in light of the findings of the study, some relevant recommendations have been made.

Keywords: international auditing standards, the Examination of Prospective Financial Information, presentation and disclosure.

المقدمة:

تعد معايير التدقيق في الوقت الحاضر على غاية من الأهمية، نظراً للخدمات التي تقدمها والأهداف التى تحققها لكل الأطراف ذات الصلة من خلال المهتمين بالمعلومات المحاسبية، وعليه ادركت المنظمات المهنية هذه الأهمية الكبيرة للمعايير و ضرورة وجودها لاسيما بالنسبة للقائمين بعملية التدقيق.وبهذا الخصوص قام الاتحاد الدولي للمحاسبيين IFAC بتكوين مجلس دائمي تحت مسمى (مجلس التدقيق الدولية) وأعطاها صلاحية اصدار بيانات ونشرات ومعايير التدقيق الدولية، وقام هذا المجلس بوضع معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ تحت مسمى (اختبار المعلومات المالية المستقبلية) وكان تضم مجموعة من القواعد والإرشادات ذات العلاقة بمهام وعمل مراقبي الحسابات عند قيامهم بتدقيق واختبار المعلومات المالية المستقبلية والذي تتطلب عند تطبيقها توفر امكانيات علمية ومهنية لدى مراقبي الحسابات، ومن هنا جاءت فكرة الدراسة التي تتطرق عن إمكانية مراقبي الحسابات بتطبيق هذا المعيار عند ممارستهم تدقيق المعلومات المالية المستقبلية للشركات، إذ تحاول الدراسة بيان مدى إمكانية مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين في مدينة أربيل بتطبيق هذا المعيار.

مشكلة الدراسة: ان الشركات تقوم بالافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من خلال تقارير مالية تعد لهذا الغرض، وعلى مراقبي الحسابات تدقيق هذه المعلومات، لتأكد من مصداقيتها و رفع التقرير عن نتائجها إلى الجهات المعنية بتلك المعلومات ولغرض القيام بهذه العملية تتطلب توفير امكانية علمية ومهنية لدى القائمين بعملية التدقيق، وعليه يمكن إثارة مشكلة الدراسة وذلك من خلال الاسئلة الآتية:هل يملك مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين القدر الكافي من الكفاءة العلمية و المهنية لتؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما يخص العرض والافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية التى تقوم بها الشركات؟ هل يملك مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين الكفاءة العلمية و المهنية تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما تخص اجراءات اختبار المعلومات المالية المستقبلية؟هل يملك مراقبي

الحسابات و المحاسبيين القانونيين الكفاءة العلمية و المهنية تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما يخص اعداد تقرير عن نتائج تدقيق المعلومات المالية المستقبلية؟

أهمية الدراسة : تنبع أهمية الدراسة في تسليط الضوء على معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ لاختبار المعلومات المالية المستقبلية لما لها من اهمية لدى كل من ادارة الشركة والاطراف الاخرى من المستفيدين من تلك المعلومات ذات الصلة بالمدد المالية اللاحقة، وأنها تساهم بصورة متواضعة في كشف إمكانية مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين في مدينة أربيل لتطبيق هذا المعيار.

أهداف الدراسة : تكمن أهداف الدراسة في:

١. بيان ماهية المعلومات المالية المستقبلية.

٢. عرض أهم الفقرات الموجودة في معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ والمتعلقة بموضوع الدراسة.

٣. بيان مدى إمكانية تطبيق هذا المعيار من قبل مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين في مدينة أربيل.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية اساسية مفادها "لايملك مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين الكفاءة العلمية والمهنية اللازمة في مدينة أربيل لتؤهلهم تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ لاختبار المعلومات المالية المستقبلية، وتتفرع من هذه الفرضية الصفرية مجموعة من فرضيات وعلى النحو الآتي:

لا يملك مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين الكفاءة العلمية و المهنية في مدينة أربيل تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما يخص العرض والافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية التى تقوم بها الشركات.

لا يملك مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين الكفاءة العلمية و المهنية في مدينة أربيل تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما تخص اجراءات اختبار المعلومات المالية المستقبلية.

لا يملك مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين الكفاءة العلمية و المهنية في مدينة أربيل تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما يخص اعداد تقرير عن نتائج تدقيق المعلومات المالية المستقبلية.

منهج البحث: اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي في صياغة الجانب النظري للبحث وفي الوقت نفسه تم اعتماد المنهج الاستنباطي في الجانب العملي منه.

خطة البحث: لغرض انجاز البحث جرى تقسيم البحث على عدة محاور، إذ تناول المحور الأول منه الإطار النظري لمعلومات المالية المستقبلية، وأما الثاني فيتناول معيار التدقيق الدولي ٣٤٠٠، في حين تطرق الثالث منه الى الجانب التطبيقي وانهاء البحث بجملة من **الاستنتاجات و التوصيات.**

المحور الأول الإطار النظري للمعلومات المالية المستقبلية

أولاً: مفهوم المعلومات المالية المستقبلية

يشير مفهوم معلومات مالية مستقبلية، والتى يتم الافصاح عنها في القوائم المالية المستقبلية إلى تلك المعلومات عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها والتدفقات النقدية المستقبلية والتغير في حقوق الملكية المستقبلية، هذا بالإضافة إلى ملخص للسياسات المحاسبية التي تم استخدامها والافتراضات المهمة عن المستقبل، وقد يشير الى أي معلومات حول المستقبل التي يتم إعدادها وتقديمها في صورة بيانات مالية كاملة أو عنصر أو أكثر من عناصر القوائم المالية التي تعرض التنبؤ بنتائج الأعمال المحتملة والمستقبلية، وهي تعد أداة داخلية لمساعدة الإدارة وأنها أداة للمستثمرين والدائنين لتوضيح صورة ما سيكون عليه مستقبل الشركة، وحظى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية باهتمام واسع في الأدب المحاسبي والممارسة العملية نظراً لأهمية هذه المعلومات في التأثير على قرارات مستخدميها عند تقديرهم لاستدامة أداء الشركات في المستقبل (عبدالغفار، ٢٠٢٠ :٤٠٤).وعرفت المعلومات المالية المستقبلية بأنها "عبارة عن أية معلومات مالية حول المستقبل و يمكن تقديم المعلومات كبيانات مالية كاملة أو تقتصر على واحد أو أكثر من عناصر القوائم المالية" (flood,2020: 858). ويرى (مليجي،٢٠١٧: ٧) ان المعلومات المالية المستقبلية هي " تلك المعلومات التى تساعد مستخدمى التقارير السنوية في فهم مستقبل الشركة وتقدير انشطتها المستقبلية، وتقييم قدرة الادارة على مواجهة التغييرات التى تنشأ في المستقبل، وتتاثر هذه المعلومات بتقدير الادارة التى تقوم باعدادها وتعد لمدد زمنية قصيرة أو طويلة الاجل، وقد يتم الافصاح عنها في التقارير السنوية والتقارير المرحلية والاتصال المباشر بالمحللين الماليين".ويرى

الباحثون بأن المعلومات المالية المستقبلية هي عبارة عن تلك المعلومات التي يتم الافصاح عنها من قبل الشركات في قوائمهم المالية التي تتعلق بالخطط والتنبؤات المستقبلية التى يمكن استخدامها والاستفادة منها من قبل المساهمين والدائنين و المستثمرين وغيرهم.

ثانياً : متطلبات إعداد المعلومات المالية المستقبلية لكي يمكن إعداد معلومات مستقبلية و الاعتماد عليها ينبغي اتباع بعض الارشادات المهمة والواردة في المعيار التدقيق الدولي ٣٤٠٠ وأخذها بنظر الإعتبار عند إعداد تلك المعلومات، ومن اهم هذه الإرشادات: (نقلاً عن حسين ومحمود، ٢٠١٩: ٢٣٦)ينبغي إعداد التوقعات بصدق: يتم استخدام الحكم الشخصي في إعداد التنبؤات، وعليه يتوجب على إدارة الشركة بذل الجهد اللازم وحسن النية عند إعداد تلك التنبؤات، إذ إن احتمال تضليل مستخدمي المعلومات المستقبلية أكثر من احتماله في المعلومات التاريخية، ويقصد بحسن النية بذل جهد يتصف بالعناية التامة في اختيار الافتراضات الملائمة و تعني بذل العناية التي من شأنها عدم تضليل المستفيد من القوائم المالية أيضاً.إعداد التوقعات بدرجة ملائمة من العناية من قبل أشخاص مؤهلين: ينبغي ممارسة الحرص والاهتمام الملائمين عند إعداد التنبؤات وينبغي أيضاً استخدام قدراً كافياً من البيانات عند إعداد تلك التنبؤات، فضلاً عن ضرورة توافر الخبرة بأساليب وطرق التنبؤ والقدرة على التحليل لدى الاشخاص القائمين بعمليات التنبوء، ولكي تتوافر المعرفة والملائمة وكذلك الكفاءة عند إعداد التنبؤات ينبغي ان تشترك مجموعة من الأفراد المؤهلين وأكفاء في مجالات الانتاج والتسويق والتمويل والنواحي الفنية الأخرى ذات الصلة التي يتطلبها ظروف إعداد تلك التنبؤات.

٣. ينبغي استخدام مبادئ محاسبية الملائمة عند إعداد التنبؤات: تنبغي ان تكون المعالجة المحاسبية المطبقة على الأحداث والعمليات المتوقعة وفقا للتنبؤات هي المعالجة المحاسبية المتوقع استخدامها وتطبيقها نفسها في تسجيل الأحداث عندما تحدث بالفعل.

٤. تنبغي ان تكون المعلومات المستخدمة في إعداد التوقعات متسقة مع خطط الشركة: لابد أن تعكس المعلومات المستخدمة في إعداد التوقعات خطط الشركة وأهدافها ويتطلب توافر نظام موازنات التخطيطية بالشركة يمكن ان تعكس هذه الأهداف والخطط بما في ذلك خطط الإدارة.

٥. تحديد العوامل الاساسية التي تبنى على اساسها الافتراضات: العوامل الاساسية تعني الاحداث المهمة التي يتوقع أن تعتمد عليها النتائج المستقبلية للشركة، وتشكل هذه العوامل اساسا لعمليات الشركات وارضية للقوائم المستقبلية، وتختلف هذه العوامل باختلاف الشركات ونوع القطاع سواء أو خدمياً كان صناعياً.

٦. أن تشمل الطريقة المستخدمة لإعداد التوقعات مقارنة منتظمة مع النتائج المحققة: أن الهدف الرئيس من إعداد التوقعات هو تقدير النتائج المحتملة لمدة واحدة أو أكثر في ظل ظروف متوقعة، إذ توافر مقارنة النتائج المستقبلية مع النتائج الفعلية للمدة المستقبلية وللمدد السابقة التي أعدت بشأنها تلك التوقعات مقياسا كمؤشر للثقة المحتملة في التوقعات المستقبلية.

ثالثاً : دوافع الإفصاح عن المعلومات المستقبلية

هناك العديد من الدوافع والأسباب لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من أهمها الآتي: (نقلاً عن حسين وحسين، ٢٠١٩: ٦٧)

أ. زيادة قيمة الشركة: إن الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية التي تشير الى تحقيق الأرباح المستقبلية التي سوف تؤدي إلى زيادة قيمة الشركة من خلال زيادة الطلب على أسهمها، ومن ثم ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركة.

ب. تخفيض عدم تماثل المعلومات: ان الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية سوف تؤدي الى تقليل حالة عدم تماثل المعلومات وتحسين عملية اتخاذ القرارات ومن ثم تحسين فرص التمويل الخارجي فضلاً عن تخفيض تكلفته.

ج. استقطاب رؤوس اموال جديدة: يعد الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية أحد الادوات المهمة التي تستخدمها الادارة للحصول على مصادر تمويل جديدة من خلال امتلاكها للسمعة الجيدة للشركة عند المستثمرين وزيادة درجة الثقة فيها.

د. تخفيض تكلفة رأس المال: يقترن انخفاض تكلفة رأس المال بالتوسع في الافصاح الطوعي وجودة الأرباح، و إنِ الإفصاحات المستقبلية تخفض عدم التأكد المرتبط بالمستقبل ومن ثم تخفيض المخاطرة التي تؤدي إلى تخفيض العائد.

المحور الثاني معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠

ان الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC هو الجهة المسؤولة عن اصدار معايير التدقيق الدولية وكونها منظمة عالمية ذات الصلة بمهنة المحاسبة تم تأسيسه عام ١٩٧٧ بموجب اتفاقية تمت بين ٦٣ منظمة مهنية محاسبية من ٤٩ دولة من دول العالم، و تتلخص مهمته في خدمة الصالح العام و تعزيز مهنة المحاسبة في مختلف أنحاء العالم باستمرار و المساهمة في تطوير اقتصاديات الدول عن طريق ترسيخ وتشجيع الالتزام

بالمعايير المهنية عالية الجودة وتعزيز التقارب الدولي بين هذه المعايير والتعبير عن قضايا المصلحة العامة. (أبو يوسف، ٢٠١١: ٣٢) تلقت المعايير التي يصدرها القبول على المستوى الدولي، بحيث يسعى العديد من الدول تبني هذه المعايير أو اتخاذها كمصدر ومرجع أساسي لوضع معايير محلية، ناهيك عن سعي الأطراف الأخرى و الهيئات المشرفة على تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في العديد من الدول إلى الانضمام إلى عضوية هذه الاتحاد، لتمكينها من المشاركة في إعداد ووضع المعايير الدولية، وكذلك الحصول على كل المستجدات والتوضيحات التي تواكب التغيير في هذه المعايير (الهدى، ٢٠١٧: ٢٧) ،ومنذ تأسيسه إلى الآن قام بإصدار عديد من المعايير الخاصة بالتدقيق كما هو واضح فان أي معيار الخاص بتدقيق البيانات المالية يتكون من مجموعة من الفقرات.ويعد معيار التأكيد الدولي رقم (٣٤٠٠) بعنوان اختبار المعلومات المالية المستقبلية أول معيار تأكيد دولي نوعي إذ انه مخصص لتنظيم أحد أنواع خدمات التأكيد وهي خدمة تأكيد (اختبار) المعلومات المالية المستقبلية (حسين، ٢٠١٣: ٣٦١) حيث يتضمن هذا المعيار المتطلبات اساسية، ومن هنا يحاول الباحثون التركيز على ثلاث متطلبات الاساسية في معيار التدقيق الدولي رقم (٣٤٠٠) وبما يخدم فكرة البحث وعلى النحو الآتي:

أولاً: عرض و افصاح عن المعلومات المالية المستقبلية

ينبغي على الشركات افصاح عن المعلومات المالية المستقبلية الخاص بها لأن الاتجاه الحديث يتطلب ضرورة الافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، إذ ان الافصاح عن هذه المعلومات لتكون متاحة لجميع الاطراف وغير مقتصرة على طرف معين، وان الادارة سوف تبذل قصاري جهدها لتحقيق التنبؤات التى يتم الافصاح عنها كنوع من الالتزام الادبي عليها، اضافة الى انه لا يمكن مساءلة الادارة في حالة عدم تحقق هذه التنبؤات طالما ان معلوماتها قد استندت الى افتراضات منطقية معقولة وانها قامت بتقديم التحليل الوافي للأسباب التى حالت دون تحقيقها (زويلف، ٢٠١٤: ٦) ، و توجد مجموعة من النقاط التي تنبغي على ادارة الشركة اخذها بنظر الاعتبار عند العرض والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية وعلى المدقق التاكد منها ومن اهم هذه النقاط هي (patelli&prencipe, 2012: 5-7):

1. ان يكون عرض المعلومات المالية المستقبلية مفيداً لمستخدمي المعلومات وليس مضللاً.
٢. ان يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية بصورة واضحة في الايضاحات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية.
٣. توضيح فيما إذا كانت الافتراضات تمثل التقديرات الأفضل للإدارة أو انها تمثل افتراضات نظرية، وعندما تتعلق الافتراضات بمجالات جوهرية ومعرضة بدرجة عالية من عدم التاكد، فان عدم التاكد هذا والحساسية المترتبة عليه في النتائج يلزم الافصاح عنها بصصورة كافية.
٤. الإفصاح عن تاريخ إعداد المعلومات المالية المستقبلية، وتحتاج الإدارة إلى تأييد كون الافتراضات كانت مناسبة في ذلك التاريخ بالرغم من ان المعلومات الأساسية قد تم تجميعها خلال مدة من الزمن.
٥. التاكد من الاشارة بوضوح الى اساس اختيار القيم الفردية بين مدى معين وما اذا كان المدى لم يتم اختياره بصورة متحيزة او مضللة، وذلك في حالة كون النتائج الظاهرة في المعلومات قد تم التعبير عنها بلغة المدى.
٦. أنه تم الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية عن تلك التي تم تطبيقها على إحداث قوائم مالية تاريخية، وبيان أسباب التغيير وأثره على المعلومات المالية المستقبلية، و يفضل أن يكون إعداد القوائم المالية المستقبلية والقوائم المالية التاريخية على نفس الأسس المحاسبية، وإذا اختلفت هذه الأسس فيجب الإفصاح عن ذلك ويفضل أن تظهر القوائم المالية المستقبلية الاختلافات بين الأساسين في صورة مذكرة تسوية توضح أسباب هذه الاختلافات. (سبسبي،٢٠١١ : ٥٣)

ثانياً: اجراءات اختبار المعلومات المالية المستقبلية

عند تحديد طبيعة اجراءات الاختبار و توقيته ومداها من قبل مراقبي الحسابات، عليه ان يأخذ في الحسبان اموراً عدة من بينها مدى احتمالية وجود تحريف جوهري و المعرفة المكتسبة خلال أي ارتباطات سابقة الى جانب كفاءة وقدرة ادارة الشركة فيما يتعلق باعداد المعلومات المالية المستقبلية فضلاً عن مدى تأثرها باجتهادات الادارة و مدى كفاية البيانات الاساسية و إمكانية الاعتماد عليها.(الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠:٩٤٩)إستناداً لما تقدم يمكن اعطاء بعض الامثلة التوضيحية على كيفية التعامل مع هذه الامور والاجراءات التي قد يقوم بها مراقبي الحسابات لجمع ادلة الاثبات وعلى النحو الآتي: (الطرايرة، ٢٠١٣: ٣١٠-٣١١)

١. الحصول على الأدلة الكافية والملائمة لدعم الإفتراضات من مصادر داخلية وخارجية: مما يساعد المدقق من تقييم مصدر وموثوقية الأدلة التي تدعم افتراضات التقدير الأفضل المقدم من الإدارة الى جانب معقولية الإفتراضات في ضوء المعلومات التاريخية فضلاً عن ما إذا كانت هذه الإفتراضات قد استندت على خطط يمكن للشركة تحقيقها من خلال قدراتها المتوفرة.

٢. في حالة استخدام الإفتراضات الظنية، فإن على المدقق أن يراعي فيما إذا تم أخذ جميع الجوانب بعين الاعتبار، مثلاً، في حالة افتراض ازدياد حجم المبيعات وتجاوزه المهمة لهذه الإفتراضات لطاقة الشركة، فإن المعلومات المالية المستقبلية سوف تحتاج إلى أن تتضمن الاستثمارات الضرورية للطاقة الإضافية للمصنع، أو كافة الوسائل البديلة لمجابهة المبيعات المتوقعة، كعقود المنتجين الثانويين.

٣. الحصول على قناعة بأن الإفتراضات الظنية منسجمة مع أهداف المعلومات المالية المستقبلية، وأنه لا يوجد هناك ما يدعو للاعتقاد بأنها غير واقعية.

٤. القيام باختبارات كتابية كإعادة احتساب أو فحص الثوابت الداخلية، للحصول على قناعة بأن المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بصورة مناسبة من خلال افتراضات الإدارة، أي أن الأعمال التي تنوي الإدارة القيام بها هل هي منسجمة مع بعضها البعض؟ وأنه لا توجد هناك أية دلائل على عدم انسجام المبالغ المستندة على متغيرات عامة مثل أسعار الفائدة.

٥. على المدقق أن يركز على التقديرات الأساسية ذات الأثر الأكبر على النتائج التي تظهرها المعلومات المالية المستقبلية. اذ أن ذلك سوف يؤثر على المدى الذي سيسعى إليه للحصول على أدلة ملائمة.

٦. مراعاة العلاقة المتبادلة بين أجزاء البيانات المالية المستقبلية.

٧. في حالة انقضاء مدة من المدة الزمنية الحالية من المعلومات المالية المستقبلية، على المدقق دراسة مدى الحاجة إلى مقارنة المعلومات التاريخية للفترة المنقضية مع التقديرات المحددة لها. علماً بان الإجراءات سوف تتباين حسب الظروف، مثلاً، كم هي المدة التي انقضت من المدة المستقبلية.

٨. الحصول على إقرارات تحريرية من الإدارة تتعلق باستخدام معلومات المالية المستقبلية وكذلك الأخذ بكافة الإفتراضات المهمة للإدارة الى جانب مسؤوليتها عن إعداد المعلومات المالية المستقبلية.

ثالثاً: اعداد تقرير حول تدقيق المعلومات المالية المستقبلية

بعد إنتهاء من العملية التدقيق ينبغي ان يقوم المدقق برفع تقرير حول النتائج التى توصل اليها عند قيامه بتدقيق المعلومات المالية المستقبلية للشركة محل التدقيق، بموجب معيار التدقيق الدولي ٣٤٠٠ ينبغي ان يحتوى التقرير المقدم من قبل المدقق حول اختبار المعلومات المالية المستقبلية على ما يلي: (الاتحاد الدولي للمحاسبيين، ٢٠١٠ : ٣١٧-٣١٨)

أ. عنوان التقرير.

ب.الجهة التى يوجه اليها التقرير.

ج. تعريف بالمعلومات المالية المستقبلية.

د. الاشارة الى المعايير الدولية للتدقيق او المعايير او الممارسات الوطنية المطبقة على اختبار المعلومات المالية المستقبلية.

هـ. بيان ان الادارة مسؤولة عن المعلومات المالية المستقبلية ومن ضمنها الافتراضات التى اعتمدت عليها.

و. عندما يكون ملائما، الاشارة للهدف من و / أو التوزيع المحدود للمعلومات المالية المستقبلية.

ز. بيان بالثقة السالبة حول فيما اذا كانت الافتراضات توفر اساساً معقولاً للمعلومات المالية المستقبلية.

ح. رأي حول فيما إذا تم اعداد المعلومات المالية المستقبلية بشكل ملائم استناداً لإفتراضات، وانه قد تم عرضها وفقاً للإطار المناسب للتقارير المالية.

ط. تحذير مناسب يتعلق بامكانية بلوغ النتائج التى اشير اليها بالمعلومات المالية المستقبلية .

ى.تاريخ التقرير الذي يجب ان يكون هو تاريخ انجاز الاجراءات.

ك. عنوان المدقق .

ل. توقيع المدقق .وهنا يلاحظ الباحثون بان اعداد تقرير عن اختبار المعلومات المالية المستقبلية من قبل المدقق لا يختلف عن التقارير المعدة من قبل المدقق عن تدقيق المعلومات التاريخية.

المحور الثالث الجانب التطبيقيلغرض تحقيق أهداف البحث وجمع البيانات تم تنظيم استمارة استبانة وللتحقق من صدقها تم عرضها على مجموعة من الزملاء أساتذة الجامعات (وكما موضح في الملحق رقم ١) ، وبناءً للملاحظات المقدمة من قبلهم تم حذف بعض الفقرات منها وصياغة البعض الاخر بدلاً عنها، ومن ثم تم اختيار عينة من المحاسبيين القانونيين ومراقبي الحسابات المرخصين لمزاولة مهنة التدقيق في

مدينة أربيل و لديهم المام بموضوع معايير التدقيق الدولية، إذ تم ارسال الاستمارة الكترونيا اليهم، وخلال مدة معينة تم استلام اجوبة من (٦٥) مستجيب وبعد مراجعة الاجوبة بلغت الصالحة منها (٥٧) إستمارة وبنسبة ٨٨٪ تقريباً. وبعد تفريغ محتويات الاستمارات المستعادة تم معالجتها من خلال البرنامج SPSS وكانت المعالجة على النحو الآتي:

أولاً: التحليل الوصفي لخصائص عينة البحث:

الوظيفة الحالية: بعد تفريغ البيانات اظهرت النتائج ان نسبة الكبيرة من الاشخاص الذين قاموا بالإجابة على الاستمارة الالكترونية هم من مراقبي الحسابات كما هو مبين في جدول الآتي:الجدول (١)توزيع عينة البحث بحسب التأهيل الوظيفي

المؤهل الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
مراقب الحسابات	50	%87.72
محاسب القانوني	7	% 12.28
المجموع	57	% 100

المصدر: من اعداد الباحثون على وفق نتائج التحليل الإحصائي. من خلال الجدول يتضح ان نسبة (٨٧.٧٢ %) من عينة البحث هم من مراقبي الحسابات و كذلك بلغت نسبة المستجيبين على الاستمارة من المحاسبيين القانونيين(١٢.٢٨٪).سنوات الخدمة: يظهر التوزيع النسبي لمتغير سنوات الخدمة في المهنة ان الاشخاص التي تم توزيع الاستمارة عليهم لديهم خبرة اكثر من سنة واحدة و تم عرض النتائج في الجدول الآتي:الجدول (٢)توزيع عينة البحث بحسب سنوات الخدمة

سنوات الخدمة	التكرارات	النسبة المئوية
١-٥ سنة	17	% 29.82
٦-١٠ سنة	20	% 35.09
١١-١٥ سنة	8	% 14.04
١٦ فأكثر	12	% 21.05
المجموع	57	% 100

المصدر: من اعداد الباحثون على وفق نتائج التحليل الإحصائي. من خلال الجدول اعلاه يتضح ان الاشخاص الذين لديهم خبرة ما بين ٦ الى ١٠ سنوات يمثلون الاغلبية.

ثانياً: عرض النتائج واختبار الفرضيات:استخدم الباحثون مقياس ليكرت ذو النقاط الخمسة والذى يتدرج القياس فيها ما بين (أتفق بشدة – أتفق – محايد – لا أتفق– لا أتفق بشدة)، وذلك باستخدام الأوزان المقابلة وهى (٥– ٤– ٣ – ٢ – ١)على التوالي، وذلك لتحويل الاجابات الوصفية الى بيانات كمية يمكن اخضاعها للتحليل الاحصائي المطلوب لاختبار مدى صحة أو خطأ فروض البحث وتم عرض النتائج في الجداول الآتية:الجدول (٣)تحليل فقرات الاستبانة حول عرض و افصاح المعلومات المالية المستقبلية

المتغيرات	الاجابات										وسط الحساب	انحراف المع
	أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X1	10	١٧.٥٤	47	82.46	–	–	–	–	–	–	4.18	0.38
X2	11	١٩.٣٠	46	80.70	–	–	–	–	–	–	4.19	0.40
X3	9	١٥.٧٩	48	84.21	–	–	–	–	–	–	4.16	0.37
X4	7	12.28	47	82.46	3	5.26	–	–	–	–	4.07	0.42
X5	7	12.28	49	85.96	1	1.75	–	–	–	–	4.11	0.36
X٦	10	17.54	47	82.46	–	–	–	–	–	–	4.18	0.38
X٧	8	14.04	43	75.44	4	7.02	2	3.51	–	–	4.00	0.60

Av	٪٩٧.٤٩	% 2.01	% 0.50	٤.١٣	0.42

المصدر: من اعداد الباحثون على وفق نتائج التحليل الإحصائي. يبين الجدول المذكور آنفا وصف لآراء و اجابات افراد عينة البحث، إذ ان نسبة المئوية للموافقين (أتفق بشدة وأتفق) كانت (٩٧.٤٩ %)وهذا ما يدل على أن هناك إجماع على ان مراقبي الحسابات والمحاسبيين القانونيين يملكون الكفاءة العلمية و المهنية في مدينة أربيل تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما يخص العرض والافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية التى تقوم بها الشركات و نسبة غير المتأكدين (المحايدين) كانت (٢.٠١٪) ونسبة المعارضين (لا أتفق و لا أتفق بشدة) كانت (٠.٥٠٪)والذي يؤيد ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس (٣).الجدول (٤)تحليل فقرات الاستبانة حول اجراءات اختبار المعلومات المالية المستقبلية

المتغيرات	الاجابات										وسط الحسا	حراف المعـ
	أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة			
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X٨		15.79	46	80.70	–	–	2	3.51	–	–	4.10	0.54
X٩		17.55	45	78.95	1	1.75	1	1.75	–	–	4.12	0.50
X١٠		١٥.٧٩	45	78.95	2	3.51	1	1.75	–	–	4.09	0.51
X١١		١٥.٧٩	44	77.19	1	١.٧٥	3	5.26	–	–	4.04	0.63
X١٢		19.3	41	71.93	3	5.26	2	3.51	–	–	4.07	0.62
X١٣		10.53	47	82.46	1	1.75	3	5.26	–	–	3.98	0.58
X14		14.04	43	75.44	2	3.51	4	7.02	–	–	3.96	0.68
Av.	%93.48				%2.51			% 4.01			4.05	0.58

المصدر: من اعداد الباحثون على وفق نتائج التحليل الإحصائي. يبين الجدول أعلاه ان الغالبية التي نسبتها (٩٣.٤٨ %) موافقين (أوافق بشدة وأوافق) ونسبة غير المتاكدين (لا اوافق ولا اعارض) كانت (٢.٥١٪) أما نسبة المعارضين (اعارض و اعارض بشدة) بلغت (٤.٠١٪), يدل على إن مراقبى الحسابات و المحاسبيين القانونيين يملكون الكفاءة العلمية و المهنية تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما تخص اجراءات اختبار المعلومات المالية المستقبلية هناك والذي يعزز ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس والتي هي (٣).الجدول (٥)تحليل فقرات الاستبانة حول التقرير عن اختبار المعلومات المالية المستقبلية

المتغيرات	الاجابات										وسط الحسا	حراف المعـ
	أتفق بشدة		أتفق		محايد		لا أتفق		لا أتفق بشدة			
		%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%		
X15		12.28	44	77.19	2	3.51	4	7.02	–	–	3.95	0.67
X16		10.53	43	75.44	3	5.26	5	8.77	–	–	3.88	0.71
X17		14.04	45	78.95	1	1.75	3	5.26	–	–	4.02	0.61
X18		٨.٧٧	46	80.70	2	٣.٥١	4	٧.٠٢	–	–	3.91	0.63
X19		٧.٠٢	44	٧٧.١٩	4	٧.٠٢	5	٨.٧٧	–	–	3.82	0.68
X20		٨.٧٧	43	٧٥.٤٤	3	٥.٢٦	6	١٠.٥٣	–	–	3.82	0.73
X21		٥.٢٦	47	82.46	2	٣.٥١	5	٨.٧٧	–	–	3.84	0.65
Av.	%87.72				% 4,26			% 8.02			3.89	0.67

المصدر: من اعداد الباحثون على وفق نتائج التحليل الإحصائي. يشير الجدول السابق الى النسب المئوية للإجابات عن الأسئلة وكذلك الوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال عرض أقل قيمة وأعلى قيمة لمجموع إجابات أفراد العينة، حيث يبين إن نسبة المئوية للموافقين (أوافق بشدة وأوافق) كانت(٨٧.٧٢ %) وهذا ما يدل على أن هناك شبه إجماع على ان مرقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين يملكون

الكفاءة العلمية و المهنية تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما يخص اعداد تقرير عن نتائج تدقيق المعلومات المالية المستقبلية و نسبة غير المتأكدين (المحايدين) كانت (% ٤,٢٦)ونسبة غير الموافقين (لا أتفق و لا أتفق بشدة) كانت (% ٨.٠٢) والذي يؤيد ذلك ان الوسط الحسابي أعلى من أداة القياس (٣).

إختبار الفرضيات

تمت صياغة فرضية رئيسة للدراسة في صورتها العدمية وهي انه لايملك مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين الكفاءة العلمية والمهنية في مدينة اربيل تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ والخاص باختبار المعلومات المالية المستقبلية، وتتفرع من هذه الفرضية **الفرضيات الفرعية التالية:**

الفرضية الفرعية الاولى: لا يملك مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين الكفاءة العلمية والمهنية في مدينة أربيل تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما يخص العرض والافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية التى تقوم بها الشركات.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يملك مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين الكفاءة العلمية والمهنية في مدينة أربيل تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما تخص اجراءات اختبار المعلومات المالية المستقبلية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يملك مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين الكفاءة العلمية والمهنية في مدينة أربيل تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما يخص اعداد تقرير عن نتائج تدقيق المعلومات المالية المستقبلية.لغرض اثبات الفرضيات الفرعية اعلاه اعتمد الباحثون على اختبار T. test وتم عرض النتائج في الجدول الاتي:

الجدول (6)نتائج إختبار الفرضيات الفرعية بموجب إختبار (T. test)

المتغيرات	حجم العينة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدلالة الإحصائية
F 1	٥٧	٤.١٣	٠.٤٢	٠.٠٠٠
F 2	٥٧	4.05	0.58	٠.٠٠٠
F 3	٥٧	3.89	0.67	٠.٠٠٠

المصدر: من اعداد الباحثون على وفق نتائج التحليل الإحصائي. وكما يبين في الجدول اعلاه إن مستوى الدلالة الإحصائية للفرضيات الفرعية الثلاث هي (٠.٠٠٠) و جميعها أقل من مستوى الدلالة (٠.٠٥) مما يدعوا الى رفض الفرضية العدمية ومن ثم قبول الفرضية البديلة الرئيسة وهي ان مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين يملكون الكفاءة العلمية والمهنية في مدينة اربيل تؤهلهم لتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ لاختبار المعلومات المالية المستقبلية.

المحور الرابع الاستنتاجات و التوصيات

أولاً: الاستنتاجات: من خلال البحث و الدراسة توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وكما يلي :

ان المعلومات المالية المستقبلية هي تلك المعلومات التى تساعد مستخدمى التقارير السنوية في فهم مستقبل الشركة وتقدير انشطتها المستقبلية بصورة الأكثر فاعلية.ان الإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية يساهم في زيادة قيمة الشركة ، لأن الافصاح عن ارباح مستقبلية سوف تساهم بشكل إيجابي في زيادة قيمة اسهم الشركة.ان اهم الفقرات الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ لاختبار المعلومات المالية المستقبلية هي تلك التي تتمثل في عرض و افصاح عن المعلومات المالية المستقبلية الى جانب اجراءات اختبار تلك المعلومات فضلاً عن اعداد التقارير حول نتائج عملية التدقيق.تبين ان مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين في مدينة أربيل لديهم الكفاءة والخبرة اللازمة لتؤهلهم القيام بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم ٣٤٠٠ فيما تخص المجالات الأتية:تقييم مدى العرض والافصاح عن المعلومات المالية المستقبلية من قبل الشركات العاملة في مدينة اربيل.القيام باجراءات عملية تدقيق المعلومات المالية المستقبلية الواردة في التقارير المالية للشركات.اعداد تقرير حول نتائج عملية تدقيق المعلومات المالية المستقبلية المعدة من قبل الشركات محل التدقيق.

ثانياً: التوصيات:

بالاعتماد على الاستنتاجات التي توصل اليها البحث يوصي الباحثون بما يلي:

١. تنبغي على الشركات افصاح عن المعلومات المالية المستقبلية الخاص بها إذ ان الاتجاه الحديث ينادي بضرورة الأفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية.

٢. ضرورة فتح دورات لمراقبي الحسابات فيما يخص معايير التدقيق الدولية من قبل المنظمات المهنية و خصوصا بان تطبيق هذه المعايير تكون الزامية في عام ٢٠٢١.

٣. قيام الجامعات و المعاهد بادخال معايير التدقيق الدولية ضمن المناهج الدراسية في الاقسام المحاسبية.

قائمة المصادر

أولاً : المصادر العربية :

1. أبو يوسف، محمد سالم،٢٠١١، تقييم مدى التزام مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة بتوفير متطلبات تحسين فعالية رقابة جودة التدقيق الخارجي وفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم ٢٢٠ – دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسلامية، الغزة.

٢. الطرايرة، جمال، ٢٠١٣، محاسب دولي عربي قانوني معتمدIACPA، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن.

٣. الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٠، اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة و التدقيق و المراجعة وعمليات التأكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة، الجزء الثاني، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن.

٤. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠، المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتاكيدات الاخرى و الخدمات ذات العلاقة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، الرياض، السعودية.

٥. الهدى، بهلولي نور، ٢٠١٧، أثر تبني معايير التدقيق الدولية في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي بالجزائردراسة استقصائية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف ١، الجزائر.

٦. زويلف، انعام محسن، ٢٠١٤،الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية ودورها في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الاردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، عمان، الاردن.

٧. حسين، على كاظم، ٢٠١٣، دور معايير التدقيق الدولية في تعزيز خدمات التأكيد بحث تطبيقي على عينه من مراقبي الحسابات، مجلة دراسات محاسبية و مالية ، المجلد الثامن ، العدد ٢٣ .

٨. حسين، سطم صالح وحسين، مصطفى محمد،٢٠١٩، تأثير الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المستقبلية في تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٤٧.

٩. سبسبي، مصطفى يوسف،٢٠١١، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.

١٠. صالح، رضا إبراهيم و سيد، سيد عبدالفتاح و هميسه، إسراء محمود محمد، ٢٠١٩، أثر صحة إفتراضات إعداد المعلومات المالية المستقبلية على دقة تقدير مخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية المصرية مع دراسة ميدانية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السادس

١١. عبدالغفار، نورهان السيد محمد، ٢٠٢٠، استخدام أسلوب التنقيب في البيانات لدعم المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المستقبلية وأثر ذلك على تعزيز كفاءة القرارات الاستثمارية في السوق المالي المصري– د راسة تطبيقية–، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (٢١)، العدد الاول .

١٢. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم ، ٢٠١٧، تحليل العلاقة بين الافصاح عن المعلومات المستقبلية وتكلفة رأس المال واثرها على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية، مجلة المحاسبة و المراجعة، المجلد ٥، العدد ٢.

ثانياً : المصادر الانكليزية

1.Flood, Joanne M., 2020, Practitioner’s Guide to GAAS 2020 Covering All SASs SSAEs SSARSs and Interpretations, Published by John Wiley & Sons, Inc, Canada.

2.Patelli, L. and Prencipe, A., (2012), "The relationship between voluntary disclosure and independent directors in the presence of a dominant shareholder", European Accounting Review, Vol. 16 No. 1.

ملحق (١)أسماء الأساتذة المحكمين للاستبيانة

الأسم	اللقب العلمي	مكان العمل
د. نسيم يوسف حنا	أستاذ مساعد	قسم المحاسبة / كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة صلاح الدين / أربيل
د. زيتو عولا ابوبكر	أستاذ مساعد	قسم المحاسبة / كلية الادارة و الاقتصاد / جامعة صلاح الدين / أربيل
رفز محمد صالح	أستاذ مساعد	قسم المحاسبة / معهد التقني الاداري / جامعة أربيل التقنية

ملحق (٢)استمارة استبانة

تحيـة طيبة .....

نضع بين ايديكم الكريمة استمارة الاستبانة الخاصة بالبحث الموسوم (إمكانية تطبيق معيار الدولي للتدقيق ٣٤٠٠ لاختبار المعلومات المالية المستقبلية – دراسة استطلاعية لاراء عينة من مراقبي الحسابات و المحاسبيين القانونيين في مدينة أربيل) راجين الاجابة عن اسئلتها بكل موضوعية وحياد للحصول على النتائج التي من شأنها اغناء البحث وتحقيق اهدافه.

شاكرين تعاونكم معنا خدمة للمسيرة العلمية.

ملاحظة :

يرجى وضع علامة (✓) في المربع الذي يمثل اجابتك واذا كانت لديكم اية تعليقات او آراء فيمكن اضافتها في الحقل الاخير من الاستبانة.

المفاهيم الأساسية:

المعلومات المالية المستقبلية: ان المعلومات المالية المستقبلية هي المعلومات التقديرية التي يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبوء بالمستقبل لمساعدة الادارة في اتخاذ القرارات السليمة، بحيث تصبح هذه المعلومات معياراً واساساً للحكم على الاداء في المستقبل.

معيار التدقيق الدولي ٣٤٠٠: يهتم هذا المعيار بتقديم ارشادات لاختبار المعلومات المالية المستقبلية والتقرير عنها.

أولاً : معلومات شخصية:-

١- الوظيفة التي تعمل بها: مراقب الحسابات ( ) محاسب قانوني ( ).

٢- سنوات الخدمة في المهنة:- ١-٥ سنة ( ) ٦-١٠ سنة ( ) ١١-١٥ سنة ( ) ١٦فأكثر ( )

ثانياً : محاور الاستبيان:-

المحور الاول : عرض و افصاح المعلومات المالية المستقبلية						
		اتفق بشد	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشد
	ان الافصاح عن المعلومات المستقبلية عبارة عن الخطط والتوق المستقبلية التي تساعد المستخدمين في تقييم الاداء المالي للشركات والتنبؤ بمدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل					
	ان المعلومات المالية المستقبلية التى تم الافصاح عنها ينبغي ان غير مضللة.					
	ينبغي الافصاح عن التاريخ اعداد وتغطية المعلومات المالية الم					
	على المدقق التحقق من مدى كفاية الافصاح عن المعلومات الم ضمن اطار ما نضمته معايير التدقيق الدولية.					

	ان السياسات المحاسبية قد تم الافصاح عنها في الايض بالمعلومات المالية المستقبلية.					
	في حالة التغيير في السياسات المحاسبية ينبغى بيان اثر تلك المعلومات المالية المستقبلية .					
	ان الافتراضات قد تم الافصاح عنها في الايضاحات المرفقة بالم المستقبلية.					
المحور الثاني : اجراءات اختبار المعلومات المالية المستقبلية						
	الأسئلة	اتفق بشد	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشد
	ان دور المدقق يكمن في التحقق من موضوعية قياس التقديرات خلال سلسة اجرائية اقرها معايير التدقيق.					
	ينبغي على المدقق الحصول على أدلة الإثبات الكافية حول مصد المالية المستقبلية المعدة من قبل الشركة.					
	عند تحديد طبيعة و توقيت ومدى اجراءات الاختبار يجب ع يراعي امكانية وجود تحريفات مؤثرة و هامة.					
	على المدقق التأكد من مدى كفاءة الادارة حول اعداد المع المستقبلية.					
	على المدقق التاكد من موثوقية البيانات التاريخية التى تم اع المالية المسقبلية على ضوءها.					
	عند قيام المدقق بتدقيق عنصر من عناصر المعلومات المالية يراعي اتفاق بيانات هذا العنصر مع بيانات ذات العلاقة في الاخرى.					
	على المدقق ان يراعي اهتماما لدرجة تاثير الامور الاكثر حس على النتائج التى تظهرها المعلومات المالية المستقبلية.					
	المحور الثالث : التقرير عن اختبار المعلومات المالية المستقبلية					
	الأسئلة	اتفق بشد	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشد
	ينبغى ان تتم الاشارة الى المعلومات المالية المستقبلية التى تم ت					
	الاشارة الى ان مسؤولية اعداد المعلومات المالية المستقبلية هي ادارة الشركة التي يقوم بتدقيقها.					
	على المدقق بيان مدى معقولية ودقة البيانات المالية المستقبلية و مع الواقع.					
	ابداء الراي فيما اذا كانت المعلومات المالية المستقبلية معدة بش اساس الافتراضات ومعروضة وفقا لاطار التقرير المالي ذي الط					

	عندما يعتقد المدقق ان عرض المعلومات المالية المستقبلية الخاصة بها غير سليمة فعليه ان يبدي رأيا متحفظا او رأياً سلبياً تلك المعلومات او ان ينسحب من المهمة.					
	في حالة اعتقاد المدقق بان الافتراضات لاكط يوفر اساسا مناه المالية المستقبلية المعدة على المدقق ان يبدى رأي سلبي في ينسحب من المهمة.					
	عند تاثر عملية الاختبار بظروف تمنع تطبيق اجراءات التدقيق ان ينسحب من المهمة او ان يمتنع عن ابداء الرأي والاشارة الى في تقريره.					

اذا كانت لديكم اية ملاحظات او آراء يرجى تدوينها ادناه:

.....